الصباح الاقتصادية
17
العدد 1415 - السنة الخامسة
الخميس 8 محرم 1434 - الموافق 22 نوفمبر 2012
Thursday 22 november 2012 - No.1415 - 5th Year

حققت ارتفاعاً قياسياً.. والمؤشر السعري أقفل على 57.6 نقطة

البورصة بـ«صوت واحد»: الصعود غير عادي

كتب المحرر الاقتصادي

- عمليات شراء واسعة على جميع القطاعات.. و«الحد الأعلى» للعديد من الشركات
- أعلى سيولة تدخل السوق بـ46.7 مليون دينار
- مؤشر «كويت 15» يكسر حاجز الألف نقطة.. و«الوزني» يحلّق عالياً
- أجواء فرح تغمر قاعة التداول وحالة التفاؤل تتصاعد
- الفرص الاستثمارية تعود مجدداً على وقع الأداء المتميزة للبورصة

لليوم الثالث على التوالي صعد امس سوق الكويت بشكل قياسي، وحققت المؤشرات الرئيسية ارتفاعاً قوياً نتيجة عمليات الشراء الواسعة التي شملت جميع الشركات وسط اجواء سياسية ايجابية للغاية ما خلق حالة من التفاؤل بين المتداولين.

وقفز امس المؤشر السعري الى 57.6 نقطة بدعم من قطاعات مختلفة حققت اداء مميزا ليتغير بذلك المشهد العام ويتحول الى «فرصة استثمارية»، فيما اشتدت عمليات المضاربة على الأسهم الرخيصة والصغيرة التي احتلت قائمة «أكثر الشركات تداولا» وبكميات كبيرة.

سيولة

وعادت السيولة الكبيرة إلى سوق الكويت بعد غياب طويل، وهذا ما عكسته قيمة التداول في جلسة امس والتي بدات في الصعود التدريجي منذ جلسة يوم الاثنين الماضي، ومن المتوقع ان تزداد في جلسة اليوم او في جلسات الاسبوع المقبل.

واكد المراقبون ان جلسة امس جلسة غير عادية، بل تشير الى ان السوق مقبل على ارتفاعات قياسية جديدة.

ومضى المراقبون: ان الشركات الكبيرة والرخيصة تالقت، بعضها بالحدود العليا، وبعضها حققت مكاسب معقولة بفعل عمليات الشراء الواسعة التي خلقت وضعية ايجابية، مشيرين الى ان السوق اصبح يعطي اشارات تبشر بالخير.

وعمت الفرحة امس قاعة التداول، في جلسة مميزة، اذ انها ارتفعت لليوم الثالث على التوالي، بعد ان أعطى السوق اشارات ايجابية قوية دفعته إلى الأمام، إذ ان المؤشر العام كسر حاجز جديد متقدما بصورة واضحة.

وانعكست حالة الشراء غير المسبوقة على نفسيات المتداولين الذين سارعوا إلى الدخول على عدد من الشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة ما ادى الى ارتفاعها بشكل ملفت للنظر، وجاء الصعود على خلفية الأجواء العامة المريحة والخطوات المهمة التي تلوح في الأفق، اضافة الى النتائج المالية الممتازة لشركات أخرى.

وأكد المراقبون ان جلسة امس شهدت عمليات شراء واضح، فيما تبين ان المحفظة الوطنية دخلت بقوة، فيما تالقت جميع المؤشرات الرئيسية باللون الأخضر، مشيرين الى ان القيمة قفزت إلى أعلى مستوى.

ومضى المراقبون ان بعض المجاميع الاستثمارية تحركت بصورة واسعة وهذا ما انعكس على الشركات التابعة بالصعود القياسي.

واضاف المراقبون ان السوق سيسجل مستويات قياسية جديدة في ظل الأخبار الايجابية حول توقع صدور قرارات اقتصادية، اضافة الى التوجه بتحسين الاوضاع بشكل عام لبدء حقبة جديدة من العمل الحكومي بعد ان ظل رهينة التازيم السياسي الذي وصل مداه بتعطيل المشاريع الحيوية والمهمة.

ورأى المراقبون ان الوضع بات في السوق ايجابيا، واذا استمر الهدوء في الساحة السياسية فإنه سيواصل الصعود ليحقق قفزات قياسية على مستوى الأسعار وقيم التداول والأداء الممتاز لجميع المؤشرات الرئيسية، مؤكدين ان بوادر الصعود القادم انطلقت منذ جلسة الاثنين وان القادم سيكون افضل.

وكان سوق الكويت انهى تعاملات الأسبوع الماضي مسجلا مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة في ضوء تحسن ملموس في نشاط التداول سواء على صعيد كمية التداول أو كمية الأسهم المتداولة حيث شمل الارتفاع أغلب قطاعات السوق.

مؤشر «كويت 15»

وأغلق مؤشر «كويت 15» على ارتفاع قدره 16.5 نقطة في نهاية تداولات امس ليبلغ مستوى 1011.85 نقطة.

وأغلق المؤشر السعري على ارتفاع قدره 57.58 نقطة ليبلغ مستوى 5867.51 نقطة كما أغلق المؤشر الوزني على ارتفاع قدره 5.28 نقطة عند مستوى 414.79 نقطة. وبلغت كمية الاسهم المتداولة عند الاغلاق نحو 493.8 مليون سهم بقيمة بلغت حوالي 46.7 مليون دينار كويتي عبر 7716 صفقة نقدية.

وحقق سهم «طيبة» أعلى مستوى بين الاسهم الرابحة مرتفعا بنسبة 19.15 في المئة تلاه سهم «التقدم» مرتفعا بنسبة 12.35 في المئة ثم سهم «قرين قابضة» بنسبة 9.09 في المئة.

وسجل سهم «استراتيجيا» أكبر تراجع بين الاسهم الخاسرة متراجعا بنسبة 6.33 في المئة تلاه سهم «اعيان» متراجعا بنسبة 5.88 في المئة ثم سهم «دانة» بنسبة تراجع بلغت نحو 5.56 في المئة.

واستحوذت خمس شركات هي «الخليجي» و«ابيار» و«منشآت» و«تمويل خليج» و«د.للتمويل» على 44.4 في المئة من اجمالي كمية الاسهم المتداولة بمجموع بلغ نحو 219.4 مليون سهم.

صمود قياسي

- سوق الكويت مُقبل على ارتفاعات جديدة
- المجاميع الاستثمارية تتحرك وتقوم بعمليات شراء محمومة

«الجهاز الفني» يدعو القطاع الخاص إلى المزايدة على عقار سوق الكويت

«كونا»: دعا الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات القطاع الخاص الى تقديم العطاءات للمزايدة في شأن ادارة وتطوير وتشغيل وصيانة عقار سوق الكويت.

وأفاد الجهاز في بيان صحافي خص به وكالة الأنباء الكويتية «كونا» امس بان طرح المشروع يأتي عملا بأحكام القانون رقم 7 لسنة 2008 الخاص بتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والانظمة المشابهة.

وأضاف ان طرح المزايدة لعقار سوق الكويت يعتبر المشروع الرابع الذي تم طرحه بمزايدة عامة على القطاع الخاص ليتولى ادارته موضحا ان سوق الكويت يتميز بموقعه في القطعة التجارية رقم «8» في منطقة القبلة بالعاصمة والموصوف بالمخطط المساحي رقم «م/29003» والبالغة مساحتها 9400 مترمربع. وذكر ان العديد من الجهات المتخصصة حصلت على وثائق المزايدة وذلك بمقر الجهاز الفني في مبنى شركة المشروعات السياحية بمنطقة الشويخ الادارية مبينا أن آخر موعد لتقديم العطاءات هو يوم الاحد الموافق لـ13 يناير المقبل.

واشار الجهاز الى اجتماع تمهيدي سيتم عقده لجميع المزايدين ممن قاموا بشراء وثائق المزايدة وذلك في الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد المقبل. ويقوم جهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات بإعادة طرح المشروعات المنتهية والمقامة على أملاك الدولة العقارية تماشيا مع التوجه العام للحكومة بتفعيل دور القطاع الخاص في ادارة وتطوير وتشغيل وصيانة العقارات المملوكة للدولة وفقا لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اطار أحكام القانون رقم 7/2008.

ويعنى الجهاز الفني بتكليف من اللجنة العليا للمشروعات التي تقام على أملاك الدولة العقارية باعادة طرح المشاريع التي آلت الى الدولة في مزايدة عامة.

ومن باكورة تلك المشاريع التي آلت الى الدولة عقار سوق الوطنية وتم الانتهاء من اجراءات الترسية واختيار المزايد الفائز الذي قدم اعلى عائد للدولة مقابل ادارة المشروع بعد استيفائه الشروط المطلوبة وأبرمت وزارة المالية عقد الادارة معه بصفتها الجهة العامة المختصة بالمشروع.

وتولى الجهاز الفني بالتعاون مع وزارة المالية اعادة طرح عقار سوق الوطنية الذي يعتبر ثاني العقارات الذي آل الى الدولة وقد تقدم للمشاركة في هذه المزايدة عدد من الجهات المتخصصة في ادارة العقار. كما يتولى الجهاز طرح العقارات التي آلت الى الدولة تباعا حيث يتم الاعلان عنها بعد استكمال جميع الشروط والمتطلبات عملا بأحكام القانون رقم 7 لسنة 2008 بتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والانظمة المشابهة.

«التقدم» تفوز بعقدين جديدين بقيمة 10.9 ملايين دينار

أعلنت شركة التقدم التكنولوجي «التقدم» في بيان لها امس بانه تم توقيع عقد الامر المباشر رقم ص/ م أ م/ 299/ 2012/ 2013 لتقديم خدمات طبية مساندة «فني مختبر – فني اشعة – فني صيدلة» لمنطقة الصباح الطبية التخصصية «المجموعة الرابعة» – وزارة الصحة.

وأشار البيان بان قيمة العقد الاجمالية وقدرها 9.608 ملايين دينار «فقط تسعة مليون وستمائة وثمانية الآف وثمانون دينار كويتي لاغير» وان مدة العقد خمسة سنوات.

حققت للمساهمين عوائد فاقت 32 في المئة

مجموعة «الامتياز» للاستثمار تخفض ديونها إلى 110 ملايين دينار

«كونا»: قال رئيس مجلس ادارة مجموعة «الامتياز» للاستثمار غانم آل سعد ان المجموعة «تمكنت من خفض ديونها بشكل كبير بتسديدها أكثر من 436 مليون دينار كويتي بين عامي 2008 و2012 لتنخفض ديونها بذلك من 543 مليون دينار في 2008 الى 110 ملايين دينار كما في 2011/12/31».

واضاف آل سعد في مؤتمر صحافي امس على هامش ملتقى «الامتياز الاستراتيجي» الثالث المقام حاليا ان مجموع الاحتياطيات والارباح المرحلة للمجموعة بلغ 135.1 مليون دينار أي بما يفوق اجمالي رأس المال كما نمت حقوق المساهمين لتصل الى 245 مليون دينار فيما بلغ اجمالي الموجودات 413 مليون دينار كما في 31 مارس الماضي وذلك بعد سبعة أعوام من التأسيس.

وأوضح ان مجموعة «الامتياز» الاستثمارية «أعادت للمستثمرين وسددت لهم من محافظها الاستثمارية ما تجاوز 101 مليون دينار وحققت لهم عوائد بمتوسط عائد فاق 32 في المئة».

ورأى ان هذه العوامل «مكنت مجموعة «الامتياز» من الاستمرار من توزيع أرباح سنوية منذ التأسيس مرورا بسنوات الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على السوق المحلي حيث وزعت المجموعة أرباحا نقدية وأسهم منحة أو كليهما منذ عام 2006 حتى عام 2011 اذ وزعت أرباحا نقدية بنسبة 10 في المئة في 2011».

علي الزبيد

من جهته أكد الرئيس التنفيذي للمجموعة علي الزبيد «سلامة الوضع المالي للمجموعة ومتانته حسب البيانات المالية في 31 مارس 2012 كما قدمت البيانات المالية للربعين الثاني والثالث في مواعيدها القانونية».

وأضاف الزبيد انه يتم حاليا «متابعة الاجراءات كافة التي تتماشى مع قانون هيئة أسواق المال واللائحة التنفيذية حتى يتم الاعلان رسميا عن البيانات المالية للربعين الثاني والثالث».

بدوره قال المدير العام للمجموعة عبد الرحمن زمان ان «الامتياز» «ماضية في تفعيل باقي خطوات اعادة الهيكلة التي تم اعتمادها وفي السعي نحو تحقيق مزيد من النجاحات عبر تعظيم حقوق المساهمين من خلال توظيف رؤوس أموال جديدة والاستثمار بشفافية في أسواق وأنشطة مستقرة لا تتأثر كثيرا بتذبذبات السوق».

حل مشكلة الشركات المتعثرة «سيأخذ وقتاً»

الماجد: أرباح بنك بوبيان في 2012 ستكون تصاعدية

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك بوبيان الكويتي عادل الماجد في مقابلة ضمن قمة رويترز للاستثمار في الشرق الأوسط انه في سبتمبر الماضي بلغت حصة البنك من الودائع 3.99 في المئة من مجمل السوق الكويتية و4.58 في المئة من حيث الإئتمان و5.37 بالمئة من السوق بمعيار تمويل الأفراد و4.32 في المئة بمعيار تمويل الشركات.

وحقق بوبيان ارباحا بلغت 7.6 ملايين دينار في التسعة أشهر الأولى من 2012 مقارنة مع 6.9 ملايين دينار قبل عام.

ومني بنك بوبيان بخسارة كبيرة عقب الأزمة المالية العالمية بلغت 51.69 مليون دينار في 2009 لكنه استطاع تحقيق ارباح فيما بعد بلغت 6.11 ملايين دينار في 2010 و8.03 ملايين دينار في 2011.

وقال الماجد إن ارباح سنة 2012 «ستكون تصاعدية أكثر من العام الماضي» مبينا أن حجم المخصصات العامة والاحترازية بلغ 26 مليون دينار.

وقال إن استراتيجية البنك تركز على «اجتذاب عملاء مميزين» يزيد متوسط دخل الواحد منهم عن ألفي دينار وتتجاوز مدخراته ثلاثين الف دينار أما في قطاع الشركات فيركز على الشركات ذات الحجم المتوسط والكبير ولا يسعى لاجتذاب «الشركات العملاقة لأن احتياجاتها تفوق قدراتنا».

وأضاف أن التوسع في الخارج «ليس مطروحا» في استراتيجية البنك الحالية التي تمتد حتى 2014 والتي تسعى لخلق «جذور قوية في الكويت» إلا إذا كانت هناك فرصة مغرية.

وقال إن الاستراتيجية الجديدة للبنك بعد 2014 لا بد أن تتضمن التوسع في الخارج مشيرا إلى أن التوسع المستقبلي في الخارج ربما يكون بالتعاون مع بنك الكويت الوطني.

«أعطى دفعة قوية»

وقال الماجد إن وجود بنك بوبيان ضمن مجموعة بنك الكويت الوطني «أعطى دفعة قوية» لبنك بوبيان وساهم في خروجه من عثرته التي تعرض لها في 2009.

وقال إن بوبيان «اتخذ القرار الصعب والصحيح في 2009 عندما اتخذنا مخصصات بأكثر من 60 مليون دينار وسجل البنك خسارة «في حينها»... كنا نتخلف

- 26 مليون دينار حجم المخصصات العامة والاحترازية

عادل الماجد

الميزانية».

واعتبر أن «المشكلة الحقيقية» التي تواجه البنوك في الكويت حاليا هي المخصصات الاحترازية التي يجري تجنيبها مقابل القروض المتعثرة.

وأوضح أن إجمالي أرباح البنوك الكويتية في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي ارتفعت بنسبة 15 في المئة عنها قبل عام وذلك قبل تجنيب المخصصات لكن هذه الأرباح تقل عنها في 2011 بنسبة ثلاثة في المئة بعد حساب المخصصات.

وقال: إن حل مشكلة تعثر الشركات في السوق الكويتية «سيأخذ وقتاً» لأن المشاريع التي تطرحها الدولة حاليا في حالة المضي قدما فيها ستحتاج لسنتين أو ثلاث سنوات على الأقل لحين البدء فيها فعليا وتعود بنتائجها على الشركات.

وأضاف أن حجم الودائع في السوق الكويتية يتجاوز كليرا زيادة الائتمان لأن السوق تعاني «شحا في فرص الاستثمار» شأنها في ذلك شأن الأسواق الإقليمية والدولية.

النمو يحدث في البنوك الإسلامية أكثر من البنوك التقليدية

وقال «ما نراه هو أن النمو يحدث في البنوك الإسلامية أكثر من البنوك التقليدية».

وأوضح أن نسبة النمو في حجم الائتمان بلغت 13.2 بالمئة على أساس سنوي لدى البنوك الإسلامية في الكويت في نهاية الربع الثالث من 2012 ليصل إلى 11.1 مليار دينار في حين بلغت نسبة النمو في نظيرتها التقليدية لنفس الفترة 5.6 بالمئة فقط إلى 18.6 مليار دينار.

وقال الماجد: إن البنوك الإسلامية أصبحت تتجه نحو التخصص «والبنوك الإسلامية الشاملة لم تعد مقبولة الآن» كما أن البنوك المركزية لم تعد تسمح للبنك الإسلامي بممارسة ما يراه من انشطة كما كان يحدث في الماضي وذلك حفاظا على أموال المساهمين والمودعين.

وأضاف أن المصارف الإسلامية تتجه حاليا للاهتمام «بالعمل المصرفي» على حساب العمل الاستثماري إذ كانت تعتمد في السابق على المرابحة ثم ضمت إليها منتج الإجارة «والآن لا يوجد منتج يمكن أن يأخذه أي عميل من بنك تقليدي ولا يوجد «نظير» عندنا».